

فلسطين - كالمادة، ماطلت «مصلحة السجون» الإسرائيلية حتى اللحظة الأخيرة، ورفضت غالبية مطالب الأسرى الفلسطينيين، قرر هؤلاء بدء إضرابهم اليوم، بالتزامن مع إجراء الانتخابات الإسرائيلية، تحت مسمى «معركة الكرامة 2»، فيما بقي أمام الوسيط المصري والأمم المتحدة ساعات قليلة لمحاولة وقف الإضراب

فشك مفاوضات الأسرى: نحو «معركة الكرامة 2»

الشعبية»، وحسن درياس «مسؤول الجبهة الديمقراطية في السجون»، وعلت «الأخبار» أن من بين المضربين الهيئات القيادية 28 أسيراً من «حماس» و15 من «الجهاد»، و9 من «الشعبية»، وواحداً من «الديموقراطية»، فيما سلم الأسرى قوائم المضربين لـ«مصلحة السجون» (كما جرت العادة) مساء أمس، على أن يبدأ إضرابهم المفتوح صباح اليوم (الثلاثاء).

وقال المتحدث باسم «هيئة الأسرى»، حسن عبد ربه، إن «التفاوض مع إدارة سجون الاحتلال وصل إلى طريق مسدود، بسبب تعنت الإدارة ومن خلفها المستوى السياسي الإسرائيلي في الاستجابة للمطالب الإنسانية للحركة الأسيرة، والمكفولة في كل الشرائع والقوانين الدولية»، مشيراً، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن الأسرى وضعوا في خطتهم الوصول إلى خوض مجموعة منهم إضراباً، حتى عن الماء، بعد أسبوع من إضرابهم عن الطعام. عبد ربه لفت أيضاً إلى أن «مصلحة السجون»، ورفضت مطالب إزالة أجهزة التشويش، وإعادة زيارات سبيسو رئيس «الهيئة القيادية الفلسطينية للجهاد الإسلامي»، ووائل الجاغب «رئيس فرع السجون في الجبهة

عزّة — هاني إبراهيم

قررت قيادة الحركة الأسيرة خوض إضراب مفتوح عن الطعام بعد إخفاق المفاوضات مع «مصلحة السجون» الإسرائيلية، والتي استمرت لساعات طويلة خلال اليومين الماضيين، ورفضت فيها الأخيرة عدداً كبيراً من مطالب الأسرى الإضراب، الذي بداته قيادة الهيئات العليا للفصائل الفلسطينية في السجون، سبشارك فيه الآن قرابة 150 أسيراً في مواجهة

بنوئ الأسرى تصعيد خطواتهم الاحتجاجية في السابع عشر من الشهر الجاري

أطلقوا عليها «معركة الكرامة 2»، على أن تدخل الإضراب دفعات متتالية من الأسرى من مختلف السجون خلال الأيام المقبلة. وفق المعلومات، فإنه على رأس المضربين محمد عرمانه رئيس «الهيئة القيادية لحماس»، وزييد سبيسو رئيس «الهيئة القيادية الفلسطينية للجهاد الإسلامي»، ووائل الجاغب «رئيس فرع السجون في الجبهة

العراق

«انفصال البصرة» ينبعث مجدداً: رفض سياسي وتحذير من «الماضيوية»

مجدداً يعود إلى الواجهة مطلب انفصال محافظة البصرة، بعد تصويت إقليم، مطالب لا يتوقف ان يصل إلى خواتيمه التي ينص عليها الدستور العراقي، في ظل تحفظ اغلبية القوى السياسية من المشوروم، وتحذوف كليلين من ان يكون «الاستقلال» مطبئة لتعميق حالة الفساد والماضيوية في المحافظة الجنوبية

بغداد — وائل الركابي

مطلع الأسبوع الماضي، صوتت 20 عضواً (من أصل 35) من مجلس محافظة البصرة لمصلحة تحويل الأخيرة إلى «محافظة مستقل»، وفي تم أحالوا طلبهم على مكتب رئيس الوزراء، الذي من المفترض أن يحيله — بدوره — على «المفوضية العليا للانتخابات في العراق»، وفي هذا الإطار، قال رئيس مجلس المحافظة،



تشدت صعوبة الوضع في فصل البصرة عن باقي العراق، في ظل ارتفاع حدة الأزمة (فهر)



تستمر إدارة السجون في الهجمات الخطية بحق الأسرى المزمولين جراء القمع الأخير (أف ب)

الإقسام، وتوزيع الطعام عن طريق الأسرى الجنائدين، وتركيب أجهزة تشويش على الأقسام كافة. وفي الوقت نفسه، فرضت غرامات مالية بلغت نصف مليون شكيل على 170 أسيراً، فيما يتواصل الإهمال الطبي في معالجة الأسرى الذين أصيبوا جراء القمع. في موازاة الإضراب، ذكرت مصادر في غزة أن اتصالات بدأت بين قيادة الفصائل والوسيط المصري لتلافي

الوفد الأمني المصري بدأ اتصالاته لتجنب بدء الأسرى إضرابهم صباح اليوم، من دون أن تكشف عن نتائج هذه المباحثات. إلى ذلك، أصدرت فصائل المقاومة رسالة مكتوبة إلى الأمم المتحدة لعملية «السلام» في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف طالبه بالتدخل السريع»، خاصة أن الفصائل ترى في إخفاق الاتفاق داخل السجون تهديداً لمباحثات الهدئة التي تضمن النقاش حولها في غزة أن اتصالات بدأت بين قيادة الفصائل والوسيط المصري لتلافي

سوريا

لقاء بوتين — أردوغان: تفاهات عامة... لا تذلل العقبات

انعكس التعتّر في مسار تنفيذ «اتفاق أدلب» الروسي تفاهات انقرة وموسكو العامة التي صيغت ضمن إطار «أستانا»، فيما لم يخزف لقاء رجب طيب اردوغان وفلاديمير بوتين، امس، سقف آفة مت تلك التفاهات

جاء اجتماع الرئيسين التركي والروسي، امس في موسكو، فرصة لتعزيز مسار التعاون المشترك بين بلديهما، وخاصة في الجانب الاقتصادي، فيما لم تخرج عنه أي مخطبات «جديدة» في الشأن السوري، مع اكتفاء الطرفين بتأكيد «التوافقات» السابقة المعلنة بينهما. أدلب وشرق الغرات و«اللجنة الدستورية» والوجود العسكري الأميركي في سوريا، كلها ملفات ناقشها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، ونظيره فلاديمير بوتين، قبل أن يعقدا مؤتمراً صحافياً مقتضياً يتحدث عن خطوط الاجتماع العامة، وكما في خواتم اللقاءات السابقة التي جمعت الطرفين، قال بوتين إنه ونظيره التركي متفقان على «وحدة وسيادة واستقلال سوريا... وعدم جواز تقسيمها»، إلى جانب تفاهتهما على أهمية «تسريع إطلاق عمل اللجنة الدستورية» والمضي بجاناً مشتركاً امس، حذرت فيه العدو من «اختبار صبر المقاومة»، لأنها لن تقف مكتوفة الأيدي لو تعرض أي من الأسرى للخطر»، مشيرة إلى إعطاء فرصة للوسطاء قبل أن «تقلب الطاولة رأساً على عقب».

لهوية تلك التخطيمات، وهو ما يترك المجال مفتوحاً أمام التفسيرات الملائمة لكل طرف، وضمن إطار هذا التوافق المهيم، قال بوتين إن «الجهود المشتركة مستمرة بما يفضي إلى إنهاء بؤر الإرهاب في أدلب»، في حين أكد اردوغان أن «هناك توافقاً مع روسيا... على ضرورة إزالة خطر التخطيمات الإرهابية التي تهدد أمن تركيا من مناطق شرقي الغرات».

وتحت تلك العماءة التوافقية، حُث بعض التصريحات إلى التعرّ الحاصل في عدد من الملفات، ولا سيما في شأن أدلب، وهو ما عتّر عنه الرئيس الروسي بالقول «إن المشكلة في أدلب معقدة، وترتكب من مناطق شرقي الغرات».

ولم تصل إلى اتفاق حولها... ولكن ذلك لا يعني أنها غير قابلة للحل». ليعود ويضيف أن وزارتي الدفاع، الروسية والتركية، تعلمان على تنسيق الخطوات هناك، بما أتاح «تسيير دوريات مشتركة للمراقبة»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن العمل على إنشاء «مركز مشترك للمراقبة والرصد» في أدلب لم يكتمل بعد. ومن جهته، برز اردوغان هذا «التقدم الطيء» بالحرص على «حماية المدنيين وعدم إجبارهم

أبدت «قسدا» استعدادها للتفاوض مع تركيا بشروط

كما في اللقاءات السابقة، قال بوتين إنه و اردوغان متفقان على «وحدة سوريا وسيادتها، (التنازل) لبقوات سوريا الديموقراطية»، مظلوم عدي، إن «الإدارة المدنية والعسكرية لشمال وشرق سوريا مستعدة لفتح المفاوضات مع تركيا في المرحلة المقبلة بشرط خروج الأخيرة من منطقةعفرين... وتخليها نهائياً عن تهديد مناطق شمال وشرق سوريا». وجاءت هذه الدعوة خلال احتفال أقامته «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» امس، بحضور مسؤولين وعسكريين من «التحالف الدولي».



أبدت «قسدا» استعدادها للتفاوض مع تركيا بشروط

كما في اللقاءات السابقة، قال بوتين إنه و اردوغان متفقان على «وحدة سوريا وسيادتها، (التنازل) لبقوات سوريا الديموقراطية»، مظلوم عدي، إن «الإدارة المدنية والعسكرية لشمال وشرق سوريا مستعدة لفتح المفاوضات مع تركيا في المرحلة المقبلة بشرط خروج الأخيرة من منطقةعفرين... وتخليها نهائياً عن تهديد مناطق شمال وشرق سوريا». وجاءت هذه الدعوة خلال احتفال أقامته «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» امس، بحضور مسؤولين وعسكريين من «التحالف الدولي».

يمكنه أن يستوعب أطرافاً آخرين معنيين بـ«التسوية السورية»، وترجّح تصريحات موسكو الرسمية في هذا الشأن، حضور المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، لقاءات «أستانا» المرتقبة في 25-26 نيسان الجاري، وسط ترجيح روسي بعودة ممثل الولايات المتحدة بصفة مراقب، إن قررت واشنطن إيفاده.

وكان لافتاً ما نقلته وسائل إعلام روسية عن عزم اردوغان على «مناقشة عملية عسكرية تركية محتملة» في سوريا خلال زيارته موسكو، إذ تراكفت تلك الأنباء مع نشر مصادر معارضة تعمل مع الجانب التركي في الشمال السوري، مقاطع مصوّرة لما قالت إنه «تدريباً بحريها «الجيش الوطني» مع القوات التركية على «الإنزالآت الجوية»، وذلك في إطار «الاستعداد لمعارك شرق الغرات»، وليست هذه المرة الأولى التي تحشد فيها انقرة عبر الإعلام والميدان لتهدد بتحرك عسكري قريب، في موازاة مفاوضاتها المستمرة مع الأطراف المعنيين، كذلك شهد ليل أول من أمس تصعيداً لافتاً في أدلب ومحيطها، مع استهداف صاروخي طاول مواقع في المدينة وفي جسر الشغور، وفي موازاة ذلك، ومن على الحدود السورية التركية في عين العرب (كوباني)، قال «القائد العام

لقوات سوريا الديموقراطية»، مظلوم عدي، إن «الإدارة المدنية والعسكرية لشمال وشرق سوريا مستعدة لفتح المفاوضات مع تركيا في المرحلة المقبلة بشرط خروج الأخيرة من منطقةعفرين... وتخليها نهائياً عن تهديد مناطق شمال وشرق سوريا». وجاءت هذه الدعوة خلال احتفال أقامته «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» امس، بحضور مسؤولين وعسكريين من «التحالف الدولي».

تساهل إنشاء «الأقاليم» في أستانا

ليست أليات إنشاء «الإقليم» بموجب الدستور العراقي بالعبئة أو الصعبة، بل فيها من التساهل ما يطرح تساؤلات مشروعة عن الغاية من تسيير إجراءات من هذا النوع. إن تنص المادة 119 من الدستور على أن لكل محافظة أو أكثر «الحق» في تكوين إقليم بناءً على طلب بالاستفتاء، عليه يُعقد بإحدى العريقتين: أولاً، بطلب من ثلث الأعضاء، في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين «الإقليم». أما المادة 120، فتتخذ على وضع دستور خاص بكل إقليم، من شأنه تحديد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياتها، واليات ممارستها، على ألا يتعارض مع الدستور الاتحادي، الذي تمنح المادة 121 منه «سلطات الأقاليم الحق» في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لأحكام دستورهما الخاص، باستثناء، ما ورد فيه من اختصاصات حصريّة للسلطات الاتحادية.



كثلم الكبيرة»، لافتاً إلى أن «هناك كتلاً قد لا ترغب في ذلك، لكن أعضاء المجلس يمارسون حقهم الطبيعي في اتخاذ القرار». معتبراً أن «مسؤولي الإقليم سيسهل عليهم سير قمتكم، وسيعملون في الفساد والظلم، وسيستغل علينا وعليكم الطامعون من الداخل والخارج... فيسول احتلالكم»، داعياً إلى «الحفاظ على العراق واحداً موحداً». هذا الرفض والتجاهل يوجد له تفسيران: أولهما أن مسألة إنشاء «الأقاليم»، وإن كانت مخبئة في نصوص الدستور، إلا أنها «خطأ أحمق»، بالنسبة إلى القوى السياسية التي لا تجرؤ على تأييد مطالب من هذا النوع، وثانيهما أن لا اعترض مبدئياً لدى تلك الكتل على إنشاء «الأقاليم»، ولكن الخلاف هو حول تقاسم النفوذ فيها. نائب رئيس مجلس المحافظة، وليد كيطان، يميل إلى التفسير الثاني، معتبراً أن الكتل الكبيرة لا تمنع من «أقلمة» البصرة، «خصوصاً أن أعضاءها في مجلس المحافظة هم من صوتوا على إنشاء الإقليم». وليس هناك رفض معلن من قبل جهة محددة، حتى من لم يصوت على هذا القرار بل يرفضه، بل كانت هناك آراء أخرى، ويستدرك، في حديثه إلى «الأخبار»، بأن «الحراك الدائر في مجلس المحافظة لا يتعلق بجهة سياسية محددة، بل بأعضاء المجلس فقط، بمعزل عن توجهات

«عند تسويق المطالب سنعرف كيف نتعامل مع الموقف عندئذ». مخاوفه في بغداد وفي مقابل حماسة بعض البصريين المتجددة لـ«إقليم مستقل»، يتخوف آخرون داخل المدينة وفي بغداد من تحول المحافظة إلى «جزيرة»، تهيم على قرارها مابيات وتناجز بالمخدرات والأسلحة عبر الموانئ، وتستفيد من الموقع الجغرافي والطابع العشائري للبصرة. مخاوف يضاف إليها هاجس تكرار سيناريو «إقليم كردستان»، الذي لا يمكن العاصمة الاتحادية أن تسط سيطرتها عليه، على رغم أن الدستور أقرها لها. وفي هذا الإطار، يرى النائب عن المحافظة، عامر الفايز (الفتح)، أن «الأوضاع الأمنية والسياسية التي تعيشها البصرة تحول دون إمكانية تحويلها إلى إقليم».

منذ 90 عاماً بالأقليم، ولا يمكن اختزال هذا التاريخ والنضال بمسألة استيقاق فصل الصيف وحرارته، فالقضية أكبر ذلك، ويضيف في حديثه إلى «الأخبار» أن «حكومة عبد المهدي مرجحة الآن، وكذلك رئاسة الجمهورية إلى أن تصويت مجلس المحافظة على هذا القرار يعني رمي الكفة في ملعب الحكومة الاتحادية التي عليها الآن الطلب من مفوضية الانتخابات إجراء استفتاء شعبي وتوفير المستلزمات اللوجستية والفنية لها»، ويلفت في معرض حديثه إلى أن تصويت المجلس تعبير عن رأي الشارع البصري والجمهور عموماً، وفي حال عدم التزام الحكومة هذا الطلب، فإننا نذكر العقل السياسي العراقي بانتفاضات أهل البصرة: انتفاضة 1921، وانتفاضة 1999، والانتفاضات الأخرى»، متابعا أنه

يُنظر إلى دعوة كورقة ضغط على الحكومة الاتحادية

منذ 90 عاماً بالأقليم، ولا يمكن اختزال هذا التاريخ والنضال بمسألة استيقاق فصل الصيف وحرارته، فالقضية أكبر ذلك، ويضيف في حديثه إلى «الأخبار» أن «حكومة عبد المهدي مرجحة الآن، وكذلك رئاسة الجمهورية إلى أن تصويت مجلس المحافظة على هذا القرار يعني رمي الكفة في ملعب الحكومة الاتحادية التي عليها الآن الطلب من مفوضية الانتخابات إجراء استفتاء شعبي وتوفير المستلزمات اللوجستية والفنية لها»، ويلفت في معرض حديثه إلى أن تصويت المجلس تعبير عن رأي الشارع البصري والجمهور عموماً، وفي حال عدم التزام الحكومة هذا الطلب، فإننا نذكر العقل السياسي العراقي بانتفاضات أهل البصرة: انتفاضة 1921، وانتفاضة 1999، والانتفاضات الأخرى»، متابعا أنه

«عند تسويق المطالب سنعرف كيف نتعامل مع الموقف عندئذ». مخاوفه في بغداد وفي مقابل حماسة بعض البصريين المتجددة لـ«إقليم مستقل»، يتخوف آخرون داخل المدينة وفي بغداد من تحول المحافظة إلى «جزيرة»، تهيم على قرارها مابيات وتناجز بالمخدرات والأسلحة عبر الموانئ، وتستفيد من الموقع الجغرافي والطابع العشائري للبصرة. مخاوف يضاف إليها هاجس تكرار سيناريو «إقليم كردستان»، الذي لا يمكن العاصمة الاتحادية أن تسط سيطرتها عليه، على رغم أن الدستور أقرها لها. وفي هذا الإطار، يرى النائب عن المحافظة، عامر الفايز (الفتح)، أن «الأوضاع الأمنية والسياسية التي تعيشها البصرة تحول دون إمكانية تحويلها إلى إقليم».

منذ 90 عاماً بالأقليم، ولا يمكن اختزال هذا التاريخ والنضال بمسألة استيقاق فصل الصيف وحرارته، فالقضية أكبر ذلك، ويضيف في حديثه إلى «الأخبار» أن «حكومة عبد المهدي مرجحة الآن، وكذلك رئاسة الجمهورية إلى أن تصويت مجلس المحافظة على هذا القرار يعني رمي الكفة في ملعب الحكومة الاتحادية التي عليها الآن الطلب من مفوضية الانتخابات إجراء استفتاء شعبي وتوفير المستلزمات اللوجستية والفنية لها»، ويلفت في معرض حديثه إلى أن تصويت المجلس تعبير عن رأي الشارع البصري والجمهور عموماً، وفي حال عدم التزام الحكومة هذا الطلب، فإننا نذكر العقل السياسي العراقي بانتفاضات أهل البصرة: انتفاضة 1921، وانتفاضة 1999، والانتفاضات الأخرى»، متابعا أنه